٥,٧ بالمئة ارتفاع الأسعار في شهر..
النسبة اعلى في الضفة الغربية وقطاع غزة

أعلنت دائرة الاحصاءات المركزية في أسرائيل ان جدول غلاء المعيشة للمستهلك قد ارتفع في شهر تشرين الاول الماضي بنسبة ٥,٧ بالمئة عن شهر أيلول الذي سبقه. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الاسعار الذي طرا على المحروقات مما أدى الى ارتفاع اسعار العديد من السلع الضرورية. وذكرت جريدة الاتحاد الحيفاوية في عددها الصادر في ٧٨/١١/١٤ ان عشرات المواد الغذائية قد ارتفع سعرها بين ١٠–٣٠ بالمئة في اقل من اسبوع.

والارتفاع المذكور في جدول غلاء المعيشة قد يعكس ، الى حد ما ، صورة عن ارتفاع الاسعار الذي حدث في اسرائيل نفسها ولكنه لا يعكس باي حال من الاحوال وبشكل صحيح الارتفاع الذي طرا على الاسعار في اسواق "ضفة الغربية والقطاع.

واذا كان العامل الرئيسي في ارتفاع الاسعار هو سياسة الحكومة الاسرائيلية الاقتصادية مما يعكس نفسه على الاسعار في الضفة والقطاع الا ان هناك امرا آخر يعكس خصوصية الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع ويلعب دورا في زيادة الاسعار.

فالملاحظ ان العديد من كبار التجار وحتى صغارهم يقومون بصورة اعتباطية برفع اسعار الحاجيات التي يبيعونها بالنسبة التي يرتئونها. وعندما يتساءل المشترى عن سبب هذه الزيادة الكبيرة فان جواب التاجر يكون حاضرا "الا تعيش في هذه البلاد ؟ ألم تسمع بالزيادات التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية وغالبا ما يضطر المشترى الى دفع السعر المطلوب من اجل الحصول على السلعة التي يحتاجها.

من هنا يمكن الاستنتاج ان الزيادة الحقيقية في اسعار السلع في اسواق الضفة والقطاع هي أعلى مما تذكره الاحصائيات الاسرائيلية ويعكس هذا الارتفاع في الاسعار نفسه على الاحوال المعيشية للمواطنين في المناطق المحتلة بحيث تزداد سوءا وترديا عن السابق.

واكثر المتضررين في هذه الحالة هم جماهير الشغيلة الذين لا يملكون سوى قوة عملهم الفكرى او اليدوى. فالقيمة الشرائية للاجور التي يتقاضونها تتقلص باستمرار مما يهدد بدفع العديدين منهم الى البحث عن مخرج لازمتهم مخرج هروبي يمكن ان يتمثل في الهجرة الى الخارج للبحث عن الرزق هناك.

ولذا فان الكثيرين من الحريصين خفا على استمرار الصمود فوق ارض الوطن يرون ان السكوت على هذه المسالة لن يجلب سوى اوخم العواقب. ويشير هؤلاء الى ضرورة القيام باجراءات عملية فعالة من اجل وقف التدهور المستمر في اوضاع العاملين المعيشية.

خبير اقتصادي اسرائيلي:
عدم نجاعة جمع الضرائب هي سبب التضخم

"توصل الدكتور اثر تيتلر المحاضر في الاقتصاد بجامعة تل ابيب الى نتيجة مفادها: ان سبب التضخم المالي الجامح الذى يضرب الاقتصاد الاسرائيلي انما يعود الى عدم النجاعة في تحصيل الضرائب المختلفة بما ذلك ضريبة القيمة الاضافية.

ونقلت "الجروزلم بوست" في عددها الصادر فى ١٤ تشرين الثاني الحالي عن الدكتور اثر قوله ان الذين يعملون لحسابهم الخاص من تجار وحرفيين الخ. هم اسوا "المجرمين" واكثر المتهربين من دفع الضرائب.

ويتابع الدكتور اثر فيقول . انه بالرغم من وجود العديد من الاسباب للتضخم فان احد عوامله الرئيسية هو الميزانية غير المتعادلة. فمثلا يبلغ العجز في الميزانية الحالية البالغة ٢٠٦ مليون ليرة اسرائيلية حوالي ١٢ بليونا "وحسب تقديراتي – يقول الدكتور اثر – لو دفع العاملون لحسابهم الضريبة الحقيقية التى تستحق عليهم ، لساهم ذلك في اضافة مبلغ ١٠ بلايين ليرة اسرائيلية الى باب الواردات تاركة العجز يحتل مكانة تافهة" ويعتقد اثر ان العاملين لحسابهم الخاص يتهربون من دفع ٥٠ بالمئة من الضريبة المستحقة عليهم ، مما يؤدى الى التضخم.

ان الاراء الواردة على لسان الدكتور اثر لا تتطرق الا الى ناحية فرعية منبثقة عن السبب الرئيسي نفسه. انها تحاول بحث النتيجة وليس السبب. فالسبب الرئيسي للتضخم هو السياسة الاقتصادية التي تمارسها حكومة الليكود لمصلحة كبار الرأسماليين وسياسة الانفاق العسكرى الضخم الذى مارسته كل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.

في الصحف

صفقة من التنازلات جاءت بزيارة السادات

خلال زيارته الحالية للولايات المتحدة، طالب وزير مالية اسرائيل سيمحا ايرليخ – كما ذكرت "يديعوت احرونوت" – الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية خاصة تبلغ قيمتها ٣٢٠٠ مليون دولار لمواجهة نفقات تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد.

ان طلب اسرائيل مساعدات اضافية امريكية هو امر طبيعي بالنسبة للمساعدات الاقتصادية الاميركية لها طوال العشرين سنة الماضية باعتبارها اساسيا في مد الاقتصاد الاسرائيلي باسباب البقاء والنمو. اما ان تكون هذه المساعدات مخصصة لنفقات تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد فانه تجاهل للوقائع الموضوعية. فالعديد من المحللين الاقتصاديين يعتبرون انه اذا نفذت اتفاقيات كامب ديفيد فان اسرائيل ستجد كثيرا من الناحية الاقتصادية فيما يلي بعضا من هذه الفوائد:

- امكانية تدفق اعداد كبيرة من رؤوس الاموال العربية المستعدين لتقاضي معدل اقل مما يساهم في تقليل حجم الصفقات الاسرائيلية.
- فتح السوق المصرية الواسعة امام البضائع والاستثمارات الاسرائيلية.
- كسر طوق المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل مما يحسن وضعها التجاري على النطاق المنطقي والعالمي.
- تخفيف العزلة السياسية التي تعاني منها اسرائيل في المسرح الدولي مما يمكنها من تطوير علاقاتها الاقتصادية مع عدد من البلدان.

وليس من المبالغة القول بان الظروف الجديدة التي ستنجم عن اتفاقيتي كامب ديفيد – اذا ما تم تنفيذها – ستساهم في تعزيز مركز اسرائيل الاقتصادي. ولذا فان المساعدات الاقتصادية الاميركية المطلوبة والتي يمكن التكهن بان حظها سيلبى،لن تكون الا من اجل تقوية مواقع اسرائيل اكثر فاكثر وعلى جميع الجبهات من اجل تمكينها من القيام بالدور الموكول لها بصورة اكبر..

ابو فجر

أسعار النفط الخام الآن أقل ٣ مرات من عام ٧٤

انعقدت في العاصمة النرويجية اوسلو في شهر تشرين اول المنصرم ندوة شارك فيها مندوبون عن الدول العربية الاعضاء في منظمة اوبيك وممثلون عن مؤسسة النفط النرويجية وهذه الندوة هي الرابعة في سلسلة ندوات سبق وان عقدت في بريطانيا وفرنسا واليابان. والمحتوى الرئيسي لهذه الندوات يتعلق بمواضيع هامة مثل " النفط والتطور الاقتصادى" "تكنولوجيا النفط وكيفية اكتسابها" و "سياسة تسعير البترول".

وقد شارك في هذه الندوة ٧٠ مندوبا عن ١٠ دول عربية مصدرة للبترول. وكانت النقطة الرئيسية التي كثر الحديث حولها هي مدى ملائمة اسعار النفط الحالية مع الارتفاع العالي في اسعار المواد المصنعة.

وتقول مجلة "ذى ميدل ايست" في عدد تشرين ثاني الاخير" لقد كان هنالك اتفاق عام بين مندوبي الدول العربية المصدرة للبترول على تدهور القوة الشرائية لنفطهم فان ثلاثة براميل من النفط يجب ان تصدر عام ١٩٧٨ من اجل الحصول على نفس العائد الذى كان يدخله تصدير برميل واحد في عام ٧٤ الامر الذى لم يعد يطاق". وبكلمات اخرى يمكن القول ان اسعار البترول الخام الحقيقية قد انخفضت ثلاث مرات خلال فترة ١٩٧٤ – ١٩٧٨ ..

وتتضرر الدول العربية المنتجة للنفط كثيرا من سياسة الاحتكارات النفطية العالمية. وقد عبر عن ذلك سكرتير المنظمة السيد علي عتيقة حينما شبه – في خطاب له امام الندوة – صناعة البترول واستثمارها بتدجين حصان برى وقال : "فيما يتعلق بوضع الدول العربية فان ذلك الحصان تمسكه من العنق وتقوده كبريات شركات النفط ولا تترك للدول العربية سوى ركلات حوافر ذلك الحصان."

ان نتائج هذه الندوة وغيرها من المؤتمرات تدل على تزايد شعور الدول العربية المنتجة للنفط بضرورة اتخاذ سياسة جديدة بالنسبة لتسعير النفط، سياسة نابعة من المصالح الحقيقية لهذه الدول. وبهذا الصدد فان سياسة العربية السعودية في تجميد اسعار البترول حفاظا على مصالح شركات البترول الاحتكارية وخاصة الاميركية تمنى بمزيد من العزلية.

جمع الضرائب في الدول الراسمالية

خسارة فادحة

دحضت صحيفة القبس الكويتية مزاعم الدول الغربية بان رفع اسعار النفط يصيب بالضرر اقتصاديات هذه الدول. وقالت الصحيفة ان المتضرر الاول هو الدول النفطية نفسها. وذكرت صحيفة القبس ان خسارة الكويت السنوية من تخفيض سعر الدولار تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، بينما تبلغ خسارة دول الاوبيك من جراء هذا التخفيض حوالي ٢٠ بليون دولار.

من القاموس الاقتصادي

الضرائب

هي دفعات الزامية يدفعها الافراد والمؤسسات والادارات الى ميزانية الدولة او الميزانية المحلية ويحدد النظام الاجتماعي طبيعة الضرائب الاجتماعية والاقتصادية ، والهدف منها.

ان الضرائب في المجتمع الراسمالي هي وسيلة لاثقال كاهل الطبقة العاملة والكادحين الاخرين بنفقات الدولة وهي اداة سيطرة البرجوازية طبقيا وسيلة اضافية لاستثمار الشغيلة . ويتجلى تشديد العبء الضريبي في تعاظم المقادير المطلقة للاموال المجباة وفي اتساع دائرة المكلفين من ذوى الدخل المحدود ، وفي ازدياد الضرائب بالنسبة للفرد الواحد من السكان وفي زيادة الحصة التي تجبى من الاجور عن طريق الضرائب وفي تقليص التسهيلات الضريبية.

وتنفق الغالبية العظمى من الضرائب التي تجبيها الدولة البرجوازية بشكل غير منتج : على اشاعة النزعة العسكرية في الاقتصاد وعلى سباق التسلح وعلى تقوية جهاز الدولة الراسمالية وعلى تقديم الاعانات الى الشركات الراسمالية.

تقرير البنك الدولي:
القروض لم تفد البلدان النامية

اصدر البنك الدولي مؤخرا التقرير السنوى الاخير الذى تضمن نشاطات البنك والقروض التي قدمها هو والمؤسسة المتفرعة عنه "منظمة التنمية الدولية" الى مختلف دول العالم . ويشير التقرير الى ان هاتين المؤسستين قدمتا خلال السنة المالية المنتهية فى آخر حزيران ١٩٧٨ ما مجموعه ٣٨ قرضا الى دول الشرق الاوسط بلغت قيمتها ١١٤٥ مليون دولار . وكانت حصة ١١ بلدا عربيا من بلدان الشرق الاوسط ٨٨٢ مليون دولار موزعة على ٣١ قرضا .

ولدى تقديمه التقرير السنوى في لندن في شهر ايلول الماضي قال المسؤول عن علاقات البنك الخارجيةوليم كلارك ان البنك يعطي الاولوية في عمليةالاقراض ، في الفترة الحالية ، لمشاريع تطوير الريف.

وتعطى قائمة القروض الزراعية التي قدمها البنك الى بعض الدول العربية عن عدد الناس المنتفعين من هذه القروض. فيستفيد من قروض البنك لمصر مثلا ٥٢٥٠٠ مالك صغير ، وفي المغرب ٣٣٩٠٠ عائلة فلاحية و٣٧٠٠ عائلة فى شمال اليمن و٧٠٠٠ عائلة في جنوب اليمن.

تحاول مصادر البنك الدولي ان تبين ان البنك يساهم مساهمة فعالة في عملية التطور الاقتصادى والزراعي في البلدان النامية وذلك عن طريق القروض التي يقدمها الى تلك الدول.ولكن الوقائع ان الامور لا تسير في هذا الاتجاه ويعترف التقرير نفسه "ان انتاج المواد الغذائية (في سنة ٧٨/٧٧) في الشرق الاوسط لم يزد اطلاقا بالنسبة لمستوى الانتاج سنة ٧٦" (مجلة ذى ميدل ايست ، عدد تشرين الاول٧٨).

والتساؤل الذى يمكن ان يبرز هنا هو لماذا لا تعطي قروض البنك الدولي مردودا جيدا في اقتصاد البلدان النامية وزراعتها ؟

ليس من المعقول ان يكون سبب ذلك عقم الارض في هذه البلدان او عدم قدرتها على الاعطاء فالتربة فيها جيدة وتستطيع استيعاب التكنولوجيا والاسمدة الخ.ولكن لارجح ان سبب قلة مردود قروض البنك هو الوجهة التي تصرف عليها هذه القروض. ومعروف جيدا ان البنك الدولي وان كان دوليا في اسمه الا انه يعبر عن مصالح الشركات والبنوك الاحتكارية الكبرى في الغرب ومن هنا فان قروض البنك تعطى بما فيه فائدة هذه الشركات والبنوك وليس لمصلحة تطوير اقتصاد هذه البلدان النامية.

- قررت الحكومة اليابانية استضافة لاعبي الفئة القادم للدول الصناعية الكبرى، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وكندا بالاضافة الى اليابان.
- وافقت دول السوق الاوروبية المشتركة على معظم الشروط الرئيسية المتعلقة بانضمام اليونان الى السوق الاوروبية.

٢١٠ ملايين دولار تكلفة طريق جديدة في اليمن

صنعاء –

احالت حكومة اليمن الشمالية تقريبا ٢١٠ ملايين دولار على شركتين ايطالية وكورية جنوبية من اجل شق طرق طولها ٢٨٣ كلم تصل بين ميناء الحديدة بمدينة سعدة والعربية السعودية .

ويشير عدد من المراقبين الى الهدف الاستراتيجي من وراء شق هذه الطرق فاقامة مثل هذه الطرق تسهل تحركات القوات السعودية الى جمهورية اليمن الجنوبية عند الضرورة.